عصام شلهوب

استعادة الثقة مدخل حقيقي لإنقاذ لبنان
راشد: لا إستثمار بلا ثقة وهي شرط كل إصلاح

تشكل استعادة الثقة المدخل الاساسي لأي مسار انقاذ اقتصادي ومالي في لبنان، اذ ان الازمة الحالية ليست مجرد خلل مالي، بل ازمة ثقة عميقة بين المواطن والدولة، بين المودعين والقطاع المصرفي، وبين المستثمرين والبيئة الاقتصادية. فقد تزعزعت هذه الثقة بسبب غياب القرارات الواضحة، تناقض السياسات، والمساس بحقوق الملكية الخاصة، لا سيما الودائع المصرفية

اعادة الثقة لا تتحقق بالشعارات، بل بتأكيد صريح على حماية الودائع، بشفافية كاملة في ادارة المال العام، وبقضاء مستقل يضمن الحقوق ويحاسب المسؤولين. كما تتطلب اصلاحا فعليا للقطاع المصرفي، وتحسين ادارة الدولة وخدماتها الاساسية، ووضع خطة اقتصادية واضحة المعالم. يضاف الى ذلك، ان الاستقرار الاقتصادي لا يقوم في معزل عن مشاركة القطاع الخاص في ادارة المؤسسات العامة، عبر شراكات واضحة وتحسين البنى التحتية والخدمات الاساسية، بما يخلق بيئة آمنة للاستثمار، يحفز الانتاجية، ويضمن ان يكون النمو اقتصاديا مستداما ومتكافئا لجميع المواطنين.

"الامن العام" التقت رئيس الجمعية الاقتصادية اللبنانية والاستاذ المحاضر في الجامعة الأميركية في بيروت والخبير الاقتصادي السابق في صندوق النقد الدولي الدكتور منير راشد.

■ ما هي العوامل الاساسية التي ادت الى فقدان الثقة في الاقتصاد اللبناني على الصعيدين المحلي والدولي؟

□ بدأ فقدان الثقة لدى المواطنين في لبنان منتصف 2019، عندما اوقف مصرف لبنان تزويد المصارف السيولة، مما شكل الشرارة الاولى لانهيار الثقة بالنظام النقدي. تزامن ذلك مع الانخفاض المتسارع في قيمة الليرة، اذ تجاوز سعر الصرف 2000 ليرة خلال شهرين، واستمر في الانخفاض بوتيرة متسارعة حتى اعتماد منصة "صيرفة" وسعر صرف جديد. كانت الضربة الكبرى للثقة في فرض القيود على الودائع المصرفية، حيث منع المودعون من الوصول الحر الى اموالهم، وفرضت حدود على السحوبات واسعار صرف مختلفة داخل المصارف مقارنة بالسوق، مما الحق خسائر كبيرة بالمودعين. لا تزال ازمة الثقة قائمة حتى اليوم مع تعدد اسعار الصرف، اذ يعتمد سعر 15 ألف ليرة لسحب بعض الودائع القديمة مقابل اسعار اعلى في السوق، مما يبقي المودعين في حالة انعدام ثقة بالاقتصاد والقطاع المصرفي والدولة.

■ كيف يمكن للحكومة اللبنانية استعادة ثقة المواطن العادي خصوصا في ما يتعلق بحقوق المودعين في المصارف؟

□ لم تتخذ الحكومة اي اجراء اساسي لإعادة الثقة، وهو اعلان صريح بعدم شطب الودائع. جميع القوانين منذ الازمة المالية تستند الى شطب ودائع بنسب كبيرة، بما في ذلك القانون المطروح حاليا لشطب نحو 62 مليار دولار. رغم تصريحات رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بحماية الودائع، فان تصريحات وزيري المال والاقتصاد ياسين جابر وعامر البساط، تشير الى تحميل المودعين جزءا من الخسائر مع حماية صغار المودعين فقط، وهو ما لا يعيد الثقة. الحل الحقيقي هو تأكيد الدولة بشكل قاطع ان ودائع المواطنين مصونة، والعمل لاحقا على ضخ السيولة بوسائل مالية واقتصادية معروفة، اذ يحمي الدستور الملكية الخاصة.

■ ما الدور الذي يمكن ان يلعبه اللجوء الى صندوق النقد الدولي في عملية استعادتنا للثقة الاقتصادية؟

□ لبنان لا يمكنه التوصل الى اتفاق تمويلي مع صندوق النقد الدولي بسهولة، فالدين العام مرتفع (123 مليار دولار) ويصعب اعادة هيكلة سندات الأوروبوند. يمكن الاستفادة من خبرات الصندوق لتحسين الادارة المالية والحوكمة، من دون تحميل المودعين كلفة اضافية.

■ الى اي حد يمكن لإصلاح القطاع المصرفي ان يعيد الثقة؟

□ يمكن اصلاح القطاع المصرفي اللبناني شرط معالجة جوهر المشكلة. فالمعضلة الاساسية تكمن في ودائع المصارف لدى مصرف لبنان، المقدرة بنحو 83 مليار دولار. بالتالي، فان المدخل الحقيقي للاصلاح يتمثل في اعادة هذه الاموال الى المصارف، ولو جزئيا في المرحلة الاولى وبصورة تدريجية. لا تكمن المشكلة في غياب القوانين او الحاجة الى تشريعات جديدة بقدر ما تكمن في غياب الشفافية، لا سيما على مستوى مصرف لبنان. فميزانية المصرف المركزي لا تظهر بوضوح حجم ودائع المصارف بالدولار الاميركي، اذ تدرج بالليرة اللبنانية وبأرقام تقديرية، مما يفاقم الغموض القائم. وعليه، لا بد من تحسين جودة البيانات المالية وتعزيز الشفافية، وهو امر يقع ضمن مسؤوليات الحاكم الحالي ايضا. اصلاح القطاع المصرفي يبدأ عمليا بإعادة الاموال الى المصارف. في هذا الإطار، يقترح ان يتم، في المرحلة الاولى، اعادة ما لا يقل عن 25% من ودائع المودعين بالدولار، بحيث يحصل كل مودع على ربع قيمة وديعته، اي ما يقدر بنحو 20 مليار دولار. لتحقيق ذلك، ينبغي على مصرف لبنان، بالتنسيق مع مجلس النواب، اتخاذ خطوات استثنائية، من بينها استخدام جزء من احتياطي الذهب، لا سيما ان قيمته ارتفعت بما يقارب 25 مليار دولار، ويمكن الاستفادة من نحو 10 مليارات دولار منه، الى جانب استخدام جزء من الاحتياط النقدي المتوافر، على اعتبار ان هذه الاموال تعود في الاصل الى المصارف والمودعين. في المقابل، تعد ودائع المصارف بالدولار التزاما على مصرف لبنان، ويتوجب عليه حمايتها بسيولة بالعملة الصعبة. من هذا المنطلق، ينبغي على المصرف المركزي اعادة تزويد المصارف السيولة اللازمة، علما ان النسبة الطبيعية للسيولة المطلوبة تتراوح عادة حول 15%، الا ان رفعها الى 25% بات ضروريا اليوم في ظل فقدان الثقة. وعليه، فان اعادة ضخ السيولة في المصارف تشكل الدور الاساسي الذي يجب على مصرف لبنان القيام به، وهي المدخل الفعلي لإصلاح القطاع المصرفي اللبناني.

رئيس الجمعية الاقتصادية اللبنانية والاستاذ المحاضر في الجامعة الاميركية في بيروت الدكتور منير راشد.

> **لا استقرار ولا استثمار من دون حماية ودائع المواطنين**

■ هل تعتقد ان اقرار قوانين مالية واضحة وتوزيع عادل للخسائر بين الدولة والمصارف والمودعين سيحفز المستثمرين؟ ولماذا؟

□ لا نحتاج بالضرورة الى اصدار قوانين مالية جديدة لتحديد توزيع الخسائر، اذ لا توجد خسائر حقيقية في الجوهر. فمصرف لبنان استقطب نحو 80 مليار دولار من المصارف استخدمت في تمويل الدولة والكهرباء وغيرها من النفقات العامة. بالتالي، لم يتحمل المواطن هذه الخسائر، ويجب اعادة الاموال اليه بشكل عادل عبر اعادة جزء نسبي من الودائع وفق حجمها، لا بطريقة تعميمية كما في التعميم 158 الذي يمنح مبلغا ثابتا لكل مودع، وهو اسلوب غير عادل ولا يعكس واقع المودعين.

■ ما هي آليات تحسين الشفافية والمساءلة في النظام المالي اللبناني لتحسين البيئة الاستثمارية؟

□ الشفافية والمساءلة عنصران اساسيان لإصلاح القطاع المصرفي. تبدأ الشفافية بوضوح ميزانية مصرف لبنان، لا سيما لجهة حجم ودائع المصارف لديه بالدولار وبالليرة. حتى اليوم، لا تزال هذه المعطيات غير متاحة بشكل واضح، مما يزيد الغموض ويعيق اي تقييم جدي للقطاع. اما المساءلة، فتقتضي محاسبة كل من ادار القطاع المصرفي، بمن فيهم المسؤولون في لجنة الرقابة على المصارف، عن اي مخالفات للقوانين، لا سيما قانون النقد والتسليف. وفي هذا السياق، أعلن حاكم مصرف لبنان عزمه رفع دعاوى قانونية بحق من اساء الادارة، رغم استمراره في الاشراف على ادارة تحتجز جزءا من ودائع المودعين، مما يستوجب اعادتها تدريجا وفق خطة واضحة لاستعادة الثقة. يبقى الهدف الاساسي للبنك المركزي تحسين الوضع الاقتصادي العام، لا اعتماد سياسات ارتجالية كالشطب الكامل للودائع. ومن الضروري ان يوضح المصرف المركزي بشفافية الاجراءات التي ينوي اتخاذها لإصلاح القطاع المصرفي والاقتصاد ككل.

■ كيف يمكن تحقيق حوكمة جيدة في مؤسسات الدولة لتعزيز ثقة المواطنين والمستثمرين؟

□ لتحقيق حوكمة فاعلة وادارة عامة كفية، يجب اولا ان تكون ادارة المؤسسات العامة واضحة وشفافة. فالوضع الحالي يظهر ضعفا كبيرا في ادارة القطاع العام، كما ان القضاء الفاعل والرقابي شبه غائب. لبنان يعاني من فساد واسع النطاق، ويصنف من بين الدول الاولى عالميا في مؤشرات الفساد. لذلك، فان الخطوة الاولى الضرورية هي مكافحة الفساد بشكل فعلي. لتحقيق ذلك، يجب ان يكون هناك قضاء عادل وفعال يطبق القانون على الجميع، لا قضاء شكليا بلا تنفيذ. كل من يخالف القانون او يشتبه في سوء استعمال موارد الدولة وسلطتها، يجب ان يخضع للمساءلة القانونية الصارمة.

■ ما الضمانات التي يجب ان تقدمها الدولة لجذب المستثمرين الاجانب والمغتربين؟

□ بالنسبة الى المستثمرين الاجانب، لا يمكن للدولة تقديم ضمانات مباشرة على اي مشروع او استثمار. فوجود الضمانات مرتبط اساسا بفعالية المؤسسات. يجب ان تتوافر في الدولة شروط اساسية تجعل المستثمر يشعر بالأمان، من ◄

إقتصاد

بينها: وجود قضاء مستقل وفعال، ادارة عامة كفية وشفافة، نظام ضريبي واضح ومنصف، بنى تحتية متطورة، وخدمات عامة جيدة. حين تتوافر هذه العناصر، سيأتي المستثمر بنفسه ويقرر الاستثمار، من دون الحاجة الى تقديم ضمانات مباشرة من الدولة.

■ كيف يمكن اقناع المستثمرين بان البيئة الاستثمارية في لبنان اصبحت أكثر امانا واستقرارا؟

□ لاقناع المستثمرين، سواء كانوا لبنانيين او اجانب، يجب ان تكون القوانين فعالة ويتم تطبيقها، وان يكون الاقتصاد قادرا على النمو. كما يجب ان تتسم البيئة الاستثمارية بالعدالة والمنافسة، بعيدا من الاحتكارات القائمة في لبنان، حيث توجد قوانين منافسة لكنها غير مطبقة بالكامل. فكل ما يتعلق بالبيئة الاستثمارية يجب ان يكون منظما بشكل واضح، بما في ذلك حقوق الملكية، قوانين العمل، نوع الضمانات المتاحة، وامكان الاستفادة من العمالة الاجنبية عند الحاجة.

■ هل تعتقدون ان وجود خارطة طريق واضحة لاصلاح الاقتصاد يزيد من ثقة المستثمرين؟ وما هي ابرز عناصر هذه الخارطة؟

□ لتحقيق تطوير فعلي للاقتصاد اللبناني، يجب

> **اعادة الثقة خطوة اولى نحو اقتصاد مستقر وعادل**

وضع خطة استراتيجية خمسية تحدد الخطوط العريضة للسياسات الاقتصادية والاصلاحات المطلوبة، مع تحديد ما الذي نريد تطويره في الاقتصاد. تشمل مثلا تحسين الخدمات العامة، تطوير النقل، ويجب ان توضح الخطة ما إذا كانت الدولة تنوي تطوير بيئة حاضنة للانتاج في القطاعات التحولية، تنمية الزراعة، وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع الزراعي. ان النظر الى تجارب دول مثل سنغافورة وايرلندا، التي وضعت خططا اقتصادية مدروسة ونجحت فيها، يعد نموذجا يحتذى، اذ ان سنغافورة، رغم انها كانت افقر من لبنان في اربعينات القرن الماضي وخمسيناته، اصبحت اليوم من بين اغنى دول العالم.

■ ما الاجراءات القصيرة والمتوسطة المدى التي يمكن تنفيذها خلال السنة الجديدة لاظهار نتائج ملموسة؟

□ هناك اجراءات فورية ومتوسطة المدى يمكن اتخاذها لتحسين اداء القطاع العام في لبنان، خصوصا الكهرباء والطاقة، القضاء، النقل، والاتصالات، ضمن خطة واضحة، استخدام اصول الدولة بحكمة مثل احتياطي الذهب لتعزيز السيولة وتحسين الخدمات العامة، تعزيز ادارة مؤسسات القطاع العام بفعالية، وتوضيح القوانين لتسهيل الاجراءات للمواطنين والمستثمرين.

■ ما هي التدابير التي يجب اتخاذها لتعزيز دمج الاقتصاد الرسمي والقطاع غير الرسمي بطريقة تعزز المشاركة الاقتصادية وتبني الثقة؟

□ ليس من الضروري دمج الاقتصاد الرسمي مع القطاع غير الرسمي بالكامل. يمكن التركيز على تخصيص الادارات، لتحقيق مشاركة فعالة بين القطاع العام والخاص، مع الاعتماد على الاخير في ادارة منشآت الدولة وتشغيلها بكفاية. كما يمكن وضع ضمان اجتماعي مشترك بين القطاعين، يشمل الصحة وبرامج الضمان الاجتماعي، بحيث يستفيد المواطنون من شبكة حماية متكاملة، تدار بشكل مشترك وتستفيد من كفاية كلا القطاعين.

■ كيف يمكن بناء نظام موثوق لجمع البيانات الاقتصادية الرسمية ونشرها؟ وما دوره في تعزيز الثقة؟

□ لدينا في لبنان دائرة الاحصاء المركزية، والتي يجب تقويتها بشكل كبير، اذ لا تمتلك احصاءات دقيقة تعرض في الوقت المناسب. نحن نعاني للحصول على معلومات عن الاقتصاد اللبناني او مؤسسات القطاع العام. الوضع المالي للمؤسسات العامة غالبا غير معروف، فلا نعلم حجم الخسائر في قطاع الكهرباء او الشركات العامة الاخرى. لذلك، من الضروري وجود قاعدة بيانات احصائية متكاملة ودقيقة، يمكن للقطاع الخاص الاعتماد عليها، وتعكس الدولة توزيع السكان، العمر، الدخل، والعبء المالي في مختلف القطاعات. هذه الاحصاءات تشكل الاساس لأي تخطيط اقتصادي او استثماري ناجح.

FMPS HOLDING S.A.L
MECOMED CERTIFIED
SMG ISO 9001
Bioteck MEDICAL & HOSPITAL SUPPLIES S.A.L
Biotekno RESEARCH & QUALITY SOLUTIONS S.A.L
UNITED FOR A HEALTHIER WORLD
Supporting Lebanese Businesses since 1990
YOUR MISSION. OUR CARE.
Naccache, Talet el Srour, Blue Zone, FMPS Bldg.
P.O.Box 60247, Beirut-Lebanon
T +961 4 403 410/411 F +961 4 520164
fmps.holding FMPS Holding
FMPS.Holding FMPS Holding
www.fmpsholding.com